Cúpula América do Sul - Países Árabes
قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية
Cumbre América del Sur - Países Árabes
Summit of South American - Arab Countries
Sommet Amérique du Sud-Pays Arabes

مؤتمر
قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية

إعـــــلان برازيليـــــا

برازيليا: 10-11 مايو/ أيار 2005

مؤتمر
قمــة الدول العربيــة ودول أمريــكا الجنوبيـة

إعــلان برازيليا

بدعوة من السيد لويس ايناسيو لولا دا سيلفا رئيس جمهورية البرازيل الاتحاديــة، وبترحيب من الدول العربية، ودول أمريكا الجنوبية، اجتمع رؤساء دول وحكومــات أمريكــا الجنوبية والدول العربية في برازيليا، خلال الفترة من 10 إلى 11 مايو/ أيار 2005، بهدف تعزيز العلاقات بين الإقليمين، وزيادة التعاون بينهما، وإقامة شراكة سعيا لتحقيــق التنميــة والعدالة والسلام العالمي وفقاً للأسس التالية:

1- مقـدمـــــة :

1-1 يعلن المجتمعون، أنهم متفقون على وضع جدول أعمال من أجل السعي لتحقيــق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة تتم متابعته إقليميا ومن خلال التنـــسيق في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة.

2-1 يؤكدون على أنه من أجل تحقيق السلم والأمن والاستقرار في العالم فإن التعــاون بين الإقليمين، ينبغي أن يقوم على أساس الالتزام بالعلاقات المتعددة الأطــراف، واحترام القانون الدولي، ومراعاة حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، ونزع السلاح وحظر انتشار الأسلحة النووية وأيضا أسلحة الدمار الــشامل الأخــرى، ومواصلة التنمية المستدامة، جنبا إلى جنب مع تحقيق العدالة الاجتماعية وعلــى وجه الخصوص القضاء على الفقر والجوع؛ والحفاظ على البيئة.

3-1 يؤكدون مجددا على التزامهم الكامل، باحترام مبادئ سيادة الدول ووحدة أراضيها والتسوية السلمية لكافة النزاعات والقضايا الدولية والإقليمية والثنائية طبقا للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة وعبر الطرق الدبلوماسية المتبعة ومنها المفاوضات والتحكيم المباشرين واللجوء إلى محكمة العدل الدولية عند الاقتضاء.

4-1 يؤكدون مجددا التزامهم بتنفيذ قــرارات الأمــم المتحــدة دون انتقــاء ويعلنــون معارضتهم للاجراءات أحادية الجانب وفرض المقاطعة غير القانونية ضد الدول. ويؤكدون في هذا الصدد تمسكهم بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية.

5-1 يؤكدون على أهمية، بناء الثقة والتفاهم المتبادل من أجل التعايش السلمي بين الأمم، مدركين، في هذا السياق، أبعاد العولمة وأهمية المحافظة على الهوية الوطنية واحترام التعددية الثقافية والدور الذي يقوم به التبادل الثقافي وحوار الحضارات في بناء عالم واحد يسوده التسامح والاندماج، وفى هذا الصدد يساندون أيضا المبادرات الأخيرة مثل مبادرة "تحالف الحضارات" المقترحة من أجل تدعيم الحوار الثقافي والسياسي بين الحضارات، ومبادرات دولة قطر بشأن الحوار بين الحضارات والأديان.

6-1 يؤيدون الجهود والآليات الدولية الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع وتعزيز التنمية، وخاصة الصندوق العالمي للتضامن الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 56/265 ومبادرة "العمل ضد الجوع والفقر" التي تمخض عنها إعلان نيويورك في 20 سبتمبر/ أيلول 2004. ويحثون الحكومات والمؤسسات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني على بذل الجهود في كافة أرجاء العالم، من أجل إيجاد مصادر تمويل إضافية ممكنة لتحقيق التنمية.

7-1 يؤكدون أهمية توسيع نطاق المشاركة على أعلى المستويات لكافة الأطراف المعنية في المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي ستنعقد في تونس خلال الفترة من 16-18 نوفمبر/ تشرين ثاني 2005 اعتباراً لأهمية دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في عالمنا المعاصر، وأثرها الإيجابي في تعزيز التعاون بين الدول والمساهمة في تقليص الفجوة الرقمية بينها بما يسهم في دعم استقرارها.

8-1 يؤكدون الحق الثابت للدول في التحكم في مواردها الطبيعية المنصوص عليه في مختلف قرارات الأمم المتحدة، وأيضا الحق السيادي للدول للتصرف في مواردها بما يخدم مصالحها، وفي هذا المجال يعترفون بحق الدول في وضع المساهمات التي يعتقدون أنها أكثر ملاءمة، وأيضا تنسيق سياساتها دفاعاً عن أسعار عادلة لصادراتها الزراعية، ويرفضون كل الإجراءات التمييزية والحمائية.

2- تعزيز التعاون بين الإقليمين والعلاقات المتعددة الأطراف والسلم والأمن الدوليين:

2-1 يبرزون أهمية احترام القانون الدولي والالتزام بميثاق الأمم المتحدة وعلى نحو خاص ما يتعلق بمبدأ احترام سيادة الدول، وتعزيز دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. كما يتفقون على أن الدبلوماسية هي أكثر الوسائل الملائمة من أجل تحقيق هذا الهدف.

2-2 يؤكدون مجددا على الحاجة إلى وقف التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان طبقا لميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات القانونية التي هم أطراف فيها.

2-3 يرحبون بدخول معاهدة منع الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (معاهدة تلاتيلوكو) حيز النفاذ في دول أمريكا الجنوبية، ويؤكدون على أهمية معاهدات تلاتيلوكو، وراروتونجا، وبانكوك، وبليندابا التي تسعى إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وكذلك معاهدة انتركتيكا التي تهدف، ضمن أمور أخرى، إلى إيجاد عالم يخلو تماما من الأسلحة النووية.

2-4 يؤكدون مجددا، على مواقفهم المبدئية، بشأن نزع السلاح وحظر انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ويعبرون أيضا عن قلقهم العميق، بشأن تباطؤ التقدم في نزع الأسلحة النووية. ويؤكدون مجددا على عدم شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من قبل أي دولة، وضرورة توفير الضمانات الأمنية للدول غير النووية، والتحرك بفاعلية نحو التزام عالمي بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والسعي تجاه عالمية الاتفاقيات ذات الصلة التي أجريت بشأنها مفاوضات متعددة الأطراف في مجالات نزع السلاح وعدم انتشارها.

2-5 يؤكدون أهمية التنسيق في إطار المحافل الدولية المعنية بنزع السلاح، بهدف تحقيق مواقفهم المشتركة فيما يتعلق بضرورة تقدم المجتمع الدولي نحو تحقيق النزع الشامل للأسلحة النووية.

2-6 يؤكدون أن تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، يتطلب إخلاء كل المنطقة من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الإطار يطالبون الأطراف المعنية كافة والمجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات العملية والعاجلة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويشددون على أهمية انضمام دول المنطقة كافة دون استثناء إلى معاهدة حظر انتشار

الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية للرقابة الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، سعيا لتحقيق هدف الالتزام العالمي بالمعاهدة في الشرق الأوسط. كما يعربون عن مساندتهم للمبادرة العربية التي تدعو إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

2-7 يذكرون بأن الأمم المتحدة، كي تقوم بالدور المنوط بها، بحاجة إلى إصلاح شامل واسع النطاق، وبوجه خاص فيما يتعلق بالجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجعل هذه الأجهزة أكثر كفاءة وديموقراطية وشفافية وأكثر تمثيلا وفقا لما تتطلبه طبيعتها ووظائفها والغاية من إنشائها.

2-8 يؤكدون مجدداً على ضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام ووفقا للقرارات ذات الصلة التي أصدرها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة قراري مجلس الأمن رقم 242 لسنة 1967، ورقم 338 لسنة 1973 فضلاً عن مرجعية مدريد و"مبادرة السلام العربية" التي تكفل تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة. كما أبرزوا أهمية التطبيق الكامل "لخريطة الطريق". ويؤكدون الحاجة إلى تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1515 لسنة 2003، وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس حدود 1967، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة حتى حدود 4 يونيو/حزيران 1967، وإزالة المستوطنات ومن ضمنها مستوطنات القدس الشرقية. كما يأخذون في الاعتبار الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بتاريخ 9 يوليو/ تموز 2004 بشأن "العواقب القانونية لبناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، ويطالبون كافة الأطراف المعنية بالالتزام بهذا الرأي الاستشاري.

2-9 يعبرون عن قلقهم، من استمرار التوتر والعنف والعمليات العسكرية والأعمال الإرهابية، التي تجتاح حاليا الشرق الأوسط، والتي تعرّض السلام الإقليمي والدولي للخطر. ويؤكدون دعمهم للجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، والأطراف الأخرى في المجتمع الدولي التي تعمل من أجل استئناف عملية السلام، ويدعون الأطراف المعنية للقيام بالجهود اللازمة لدعم مسار التفاوض الذي يقوم على أساس المبادئ والمعايير الأساسية للقانون الدولي.

2-10 يؤكدون على أهمية احترام وحدة وسيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، واحترام إرادة الشعب العراقي وخياراته في تقرير مستقبله بنفسه، والتي تم التعبير عنها في الانتخابات العامة التي جرت في 30 يناير/ كانون ثاني 2005، والتي تُعد إنجازاً كبيراً على طريق الانتقال السلمي للسلطة لإقامة نظام دستوري ديمقراطي اتحادي (إذا ما قرر الشعب العراقي ذلك) واستكمال العملية السياسية. كما يؤكدون على دعم الحكومة العراقية الانتقالية المنتخبة ويحثون الأسرة الدولية على توفير الدعم للحكومة لعملية الاستقرار والبناء الجارية في البلاد.

ويدينون العمليات الإرهابية التي تستهدف المدنيين ومؤسسات البنية التحتية وعملية بناء الديمقراطية.

كما يؤكدون على الدور المحوري للأمم المتحدة وكذلك لدور اكبر لجامعة الدول العربية في إعادة اعمار العراق وبناء مؤسساته.

2-11 يعربون عن قلقهم العميق بشأن العقوبات أحادية الجانب المفروضة على سوريا من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ويرون فى القانون المزعوم لمحاسبة سوريا انتهاكا لمبادئ القانون الدولي وتعديا على أهداف ومبادئ الأمم المتحدة مما يشكل سابقة خطيرة في التعامل مع الدول المستقلة.

2-12 يؤكدون على وحدة السودان أرضا وشعبا وسلامته الإقليمية ويدعون كافة الأطراف المعنية لدعم جهود تحقيق السلام الشامل وجهود إعادة الاعمار والتنمية في السودان ويرحبون بالإجراءات التي اتخذتها حكومة السودان لتسهيل عملية المساعدة الدولية لمعالجة الأزمة الإنسانية في دارفور، ويعربون عن اهتمامهم الشديد بالدور الذى تقوم به كل من جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقى فى هذا الصدد.

2-13 يرحبون بإنجازات عملية المصالحة الوطنية الصومالية، ويعبرون عن مساندتهم للمؤسسات الدستورية التي انبثقت عنها ، بالإضافة للجهود المبذولة لإعادة الأمن والاستقرار إلى الصومال تمهيداً لتمكنيه من إعادة الأعمار والتحول الديمقراطي السلمي.

2-14 دعوة جمهورية إيران الإسلامية إلى الاستجابة لمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب

الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك عبر الحوار والمفاوضات المباشرة وطبقا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

2-15 يدعو قادة ورؤساء الحكومات في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، إلى استئناف المفاوضات وذلك للوصول بأسرع وقت ممكن، إلى إيجاد حل سلمي وعادل ودائم للخلاف حول السيادة على جزر الملاويين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

كما يعتبرون أن إلحاق جزر الملاويين وجورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية بوصفها جزء من أوروبا، وفقاً لما ورد في الملحق الثاني المتعلق بالعنوان الرابع "إلحاق البلدان والأراضي لما وراء البحار" الواردة في الجزء الثالث من اتفاقية الدستور للاتحاد الأوروبي، لا يتفق والخلاف القائم حالياً حول السيادة على هذه الجزر.

2-16 يشددون على ضرورة التصدي للإرهاب بكل صوره وجميع أشكاله، وذلك من خلال تعاون دولي نشيط وكفء ضمن منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية، على أساس من الاحترام لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والالتزام الصارم بالقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان. كما يؤكدون مجددا على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق في تبادل الخبرات والمعلومات وتطوير القدرات للأجهزة المختصة بمكافحة الإرهاب، ويدعون إلى عقد مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة لدراسة هذه الظاهرة، ووضع تعريف لجريمة الإرهاب. ويأخذون في الاعتبار التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي استضافته المملكة العربية السعودية بمدينة الرياض خلال الفترة من 5-8/فبراير/شباط 2005م والتي تشكل منهجية شاملة للتصدي لظاهرة الإرهاب، ويدعمون اقتراح صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب.

2-17 يؤكدون مجدداً رفضهم للاحتلال الأجنبي، ويعترفون بحق الدول والشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي، طبقا لمبادئ الشرعية الدولية، والالتزام بالقانون الإنساني الدولي.

2-18 الترحيب بمبادرة دولة قطر والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن استضافة دولة قطر مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لجنوب غربي آسيا والمنطقة العربية.

2-19 يقرون بالدور الجوهري، للتعاون الدولي في تناول المشكلات العالمية المتمثلة في العقاقير غير المشروعة والجرائم المتعلقة بها. ويعلنون عزمهم على ضمان اتباع نهج متوازن، ومتعدد الأطراف، وشامل، وغير انتقائي في معالجة هذه القضايا، على أساس مبدأ المسئولية المشتركة وطبقا للقانون الوطني.

2-20 يتفقون على العمل معا في المحافل متعددة الأطراف من أجل تعزيز الأعمال المنسقة التي يقوم بها المجتمع الدولي بهدف تحقيق الأهداف التنموية للألفية التي تم الاتفاق عليها في قمة الأمم المتحدة للألفية. ويعلنون عن إرادتهم في تنسيق الجهود لتحقيق التطبيق الكامل لما جاء في جدول أعمال الدوحة وتدعيم نظام التجارة متعددة الأطراف الذي ينبغي أن يتصف بالعدل وأن يكون مبنيا على القواعد التي من شأنها تسهيل الاندماج المنصف للدول النامية في الاقتصاد العالمي.

2-21 بمناسبة انعقاد قمة رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في برازيليا، أتفقت الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية على تأييد ترشيحي بيرو وقطر للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي عن الفترة 2006 – 2007.

3- التعاون الثقافي:

3-1 يقرون بأهمية التفاعل الثقافي بين الشعوب لإثراء الحضارة الإنسانية، ويرون أن قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية تمثل فرصة لتعزيز التفاهم بين شعوب الإقليمين، وثقافاتهم، وفي هذا الصدد يعربون عن تقديرهم للدور الإيجابي لمواطني دول أمريكا الجنوبية المتحدرين من أصول عربية في توثيق الصلات بين الإقليمين.

3-2 يؤكدون مجدداً، على الأهمية المتزايدة لدور الثقافة كجسر بين الشعوب، وبوصفها نشاطاً اقتصادياً لحفز التنمية وتعزيز التعاون المشترك.

3-3 يقرون بضرورة الحفاظ على هوياتهم الثقافية ونشر أهم الجوانب ذات الصلة بتراثهم الثقافي فيما بينهم، وفي هذا الصدد، يقررون تعزيز آليات التبادل الثقافي، لتشمل كل جوانب الإنتاج الفني، مثل مهرجانات السينما، ومعارض الفنون، وحفلات الموسيقى الشعبية والكلاسيكية، إلى جانب أشكال التعبير الأخرى عن المظاهر الثقافية المتأصلة في تقاليد شعوبهم.

4-3 يرحبون بالنتائج الصادرة عن توصيات الندوة الثقافية التي تم عقدها في مراكش، على هامش اجتماع وزراء خارجية الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، كما يرحبون باستضافة المملكة المغربية لمعهد البحوث حول أمريكا الجنوبية.

5-3 يقررون في هذا الإطار عقد اجتماع لخبراء من الإقليمين، لاختيار مراجع مكتوبة باللغة العربية، وأخرى باللغات الرسمية لبلدان أمريكا الجنوبية لتبادل ترجمتها، وذلك من أجل تأسيس مكتبة أمريكية جنوبية – عربية في المستقبل.

6-3 يرحبون بدعوة الجزائر استضافة اجتماع وزاري لدراسة المحور الثقافي ومتابعة التوصيات الخاصة بالتعاون الثقافي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية الواردة في إعلان القمة.

7-3 يرحبون بدعوة سوريا لعقد الندوة التأسيسية للمكتبة العربية الأمريكية الجنوبية المشار إليها في إعلان القمة في مدينة حلب في 2 ،3 أكتوبر/ تشرين أول 2005.

8-3 يؤكدون على أهمية تعزيز التعاون والتبادل في المجال السمعي والبصري، لنشر ثقافاتهم ولغاتهم بطريقة أكثر فاعلية.

9-3 يقررون تعزيز تبادل البرامج الثقافية، والتفاعل بين المثقفين في كلا الإقليمين وتشجيع مشروعات القطاع الخاص في مجال الاستثمار الثقافي، لكي تتمكن كلتا المنطقتين من الإطلاع على واقع مجتمعاتهما عبر القنوات المناسبة والمباشرة.

10-3 يقررون تعزيز التعاون في مجال التعليم والمجال الأكاديمي من خلال تقديم المنح الدراسية، وتبادل زيارة أساتذة الجامعات وخاصة في مجال تعليم اللغات، وغير

ذلك من الأنشطة، مثل تنظيم المؤتمرات والنـــدوات حـــول الموضـــوعات ذات الاهتمام المشترك.

3-11 يقدرون أهمية تنوع التراث الثقافي لبلدانهم، والحاجة إلى الحفاظ عليه. وتحقيقـــا لهذه الغاية، يقررون تعزيز التعاون التقني في مجـــالات التنقيـــب عـــن الآثـــار التاريخية والتراث المعماري والأعمال الفنية وترميمها، وكذلك دعم سبل التعاون والتنسيق المشترك في مكافحة تهريب الآثار والتراث.

3-12 يتفقون على ضرورة تشجيع الإنتاج الثقافي المشترك، والعمل على تبادل الخبراء بين بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية من أجل إقامة مشروع واسع النطـــاق لحماية التراث الإنساني ونشر ثقافة السلام.

3-13 يتفقون على دعم تبادل البرامج في مجال الرياضة باعتبارها وسيلة للتقريب بـــين الأجيال الشابة في كلا الإقليمين.

4- التعاون الاقتصادي :

4-1 يؤكد الجانبان على أن السلام والأمن والاستقرار في منطقتيهما يشكلان الركيـــزة الأساسية لدفع الازدهار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، ويعلنون عن عزمهم على التعاون فيما بينهم في جميع المجالات، ومن بينها تسوية النزاعات التـــي تـــؤثر بشكل مباشر على ذلك، والتعاون مع الأطراف الدولية الأخرى من أجـــل زيـــادة إسهام المنطقة العربية ومنطقة أمريكا الجنوبية فـــي عمليـــة اتخـــاذ القـــرارات الاقتصادية على المستوى الدولي.

4-2 يلتزمون بتكثيف عملية تنسيق مواقفهم في المحافل الاقتصادية والتجارية، وذلـــك لمناقشة القضايا المشتركة طبقا للأهداف الواردة في هذا الإعـــلان. وفـــي هـــذا الصدد، يؤكدون مجددا التزامهم بتقوية المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية للأمـــم المتحدة، من أجل العمل على وضع جدول أعمال دولي طموح وواســـع النطـــاق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ القرارات ذات الصلة التي تم تبنيهـــا فـــي المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة.

4-3 يؤكدون على التزامهم بحماية الملكية الفكرية، ويقرون أن حماية الملكية الفكريـــة يجب ألا تحرم البلدان النامية من الوصول إلى الاكتشافات العلمية والتكنولوجيـــة

الأساسية، ومن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز التنمية الوطنية، وعلى نحو خاص ما يتعلق منها بسياسات الصحة العامة.

5- التجارة الدولية :

5-1 يتفقون على أن التجارة الدولية وسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص العمل وزيادة الدخل وخفض الفقر وتحسين مستويات المعيشة. وإدراكاً لحقيقة توسع التدفقات التجارية وقوتها على امتداد العقود الماضية، ونتيجة للاختلالات التجارية الدولية ولعدم اتساق القواعد المعمول بها، فإن هذا التوسع لم يؤد إلى مكاسب عادلة وبنفس القدر للاقتصاديات الصغيرة والهشة، الأمر الذي أدى إلى توسيع الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية.

5-2 يؤكدون على أن إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف، يعتمد على قواعد محددة يتسم بالشفافية وعدم التمييز والإنصاف، أمر حيوي لتعميم فوائد العولمة على البلدان النامية، ويعربون مجددا عن دعمهم لمنظمة التجارة العالمية وتعزيز دورها، والعمل على إنجاح المفاوضات الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال الدوحة للتنمية بما يفيد الدول النامية بما في ذلك القطاعات التي يتمتعون فيها بالميزة التنافسية.

5-3 يعربون عن دعمهم المشترك، في أن تتمكن جميع الدول المشاركة في هذه القمة، والتي طلبت الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أن تتمكن من ذلك بطريقة مرضية وفي أقرب وقت.

5-4 وإذ يدركون أهمية التفاعل بين البلدان العربية وبلدان أمريكا الجنوبية ، يؤكدون أن لهذا التفاعل دوراً أساسيا في جولة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف من أجل التوصل إلى نتائج إيجابية من شأنها ضمان مراعاة تأثير التجارة الدولية على التنمية وأن تصبح أداة فاعلة للتقليل من أوجه عدم المساواة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، وأن تكون كذلك عنصراً جوهرياً لتقدم مجتمعاتهم ورفاهها. كذلك يشددون على الحاجة إلى التخفيف من التشوهات الراهنة في النظام التجاري متعدد الأطراف، وبصفة خاصة في مجال الزراعة، الأمر الذي يحول بين البلدان النامية والاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها.

5-5 يقررون دعم طلبات المنظمات الإقليمية في منطقتيهما ، للحصول على صفة المراقب في أجهزة منظمة التجارة العالمية ، وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها في منظمة التجارة العالمية.

6-5 يعلنون دعمهم الخاص للدور الذي تضطلع به الأونكتاد كجهة اتصال داخل الأمم المتحدة، من أجل المعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والقضايا المتداخلة في مجالات المال والتكنولوجيا والاستثمارات والتنمية المستدامة على نحو ما أكده إجماع ساو باولو، والبيان الوزاري لمجموعة السبع والسبعين، وهما الوثيقتان اللتان اتفق عليهما في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر في ساو باولو، في شهر يونيو/حزيران الماضي 2004.

6- النظام المالي الدولي :

1-6 يؤكدون مجددا، على ضرورة تعزيز الإصلاحات في هيكل النظام المالي الدولي من أجل دعم جهود البلدان النامية، لتحقيق نمو اقتصادي يتسم بالإنصاف الاجتماعي. ويدركون أن هذه الإصلاحات لابد أن تتضمن أدوات أكثر ملاءمة لمنع الأزمات المالية وإدارتها، وتحديد آليات جديدة وتنفيذها لضمان التدفقات المالية، وإعطاء البلدان النامية دوراً أكبر في عملية صنع القرار في المنظمات المالية متعددة الأطراف.

2-6 يعربون عن قلقهم إزاء عدم استقرار الأسواق المالية الدولية، ويدركون أن جهوداً إصلاحية إضافية يجب أن تبذل في المحافل الدولية بهدف تعاون أفضل بين البلدان المتقدمة والنامية لتعزيز التفاهم المشترك حول القضايا المالية الدولية الرئيسية، ويتفقون على أن إحراز مزيد من التقدم، خاصة فيما يتعلق بإنشاء آليات مالية مبتكرة لدعم مشروعات التنمية والسياسات والبرامج التي تتبناها البلدان النامية أمر حيوي، وذلك دون أن يضر باقتصاداتهم.

3-6 يؤكدون على أهمية ضمان موارد مالية مستقرة ومستمرة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في مجالات البنية الأساسية والقضاء على الفقر والجوع، ويشددون على نحو خاص على الحاجة إلى أن تعي المؤسسات المالية متعددة الأطراف أن الإنفاق العام في المجال الاجتماعي ومشروعات البنية التحتية يجب أن يتم التعامل معها على أنها استثمارات وليست ديوناً عامة.

7- التنمية المستدامة :

7-1 يؤكدون مجدداً على التزامهم بالمبادئ والأهداف الواردة في الوثائق الأساسية متعددة الأطراف بشأن التنمية المستدامة ، مثل إعلان ريو عن البيئة والتنمية والأجندة (21)، اللذين تم إقرارهما في مؤتمر ريو عام 1992 ، وكذلك تنفيذ خطة مؤتمر القمة العالمي حول التنمية المستدامة ، الذي انعقد في جوهانسبرج عام 2002.

7-2 يرحبون بالنجاح الذي حققته الدورة الثانية عشرة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي نوقشت خلالها القضايا ذات الصلة بكلا الإقليمين، مثل موارد المياه، والصرف الصحي، والمستوطنات البشرية، وآثارها على الرعاية الصحية، وخفض الفقر، والتغيرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج.

7-3 يشيرون إلى ضرورة وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها، فيما يتعلق بتمويل التنمية ونقل التكنولوجيا، وتوسيع الفرص لوصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق، بما يساهم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة التي وافق عليها المجتمع الدولي.

7-4 يلاحظون بتقدير وجود مبادرات في كلا الإقليمين، تتناول القضايا البيئية والتنمية المستدامة ويعبرون عن مصالحهم المشتركة لتعزيز التعاون، وتبادل الخبرات في تنفيذ هذه المبادرات، ويبرزون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فاعلة على مستوى التعاون الدولي لخفض تعرض البلدان للكوارث الطبيعية في أوطانهم.

7-5 يقرون أيضا بأهمية الاتفاقيات متعددة الأطراف والإجراءات التي اتفق عليها المجتمع الدولي، لحماية النظام المناخي، وطبقة الأوزون والتنوع البيولوجي، ويدعون كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة ليشاركوا بفاعلية في هذه المساعي.

7-6 يعربون عن قلقهم الشديد إزاء عمليات دفن النفايات الكيماوية لما تؤديه من تلوث للبيئة وإتلاف للثروات وما تشكله من خطورة بالغة على حياة السكان وخرقاً للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة.

7-7 لكلا الإقليمين تاريخ طويل من العناية بالقضايا المتعلقة بجدول الأعمال الدولي المتزايد البنود في شؤون البيئة ولاسيما العمل الدؤوب من أجل دعم الأعمال

المبينة في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، ويرحبون في ضوء ذلك بدخول بروتوكول كيوتو مؤخراً إلى حيز التنفيذ.

8- تنمية التعاون جنوب – جنوب:

8-1 يؤكدون على أهمية التعاون جنوب – جنوب ويدركون حاجة كلا الإقليمين إلى الاستفادة من فرص التعاون العديدة المتاحة لبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والعلمية والثقافية، ويشددون على أن ثروات مجتمعاتهم وتنوعها، تساعد على تعزيز العلاقات فيما بينهم.

8-2 يرحبون بمبادرة دولة قطر باستضافة قمة الجنوب الثانية في الدوحة (12-16 يونيو/حزيران 2005)، ويؤكدون على أهمية المشاركة الفاعلة للقادة في هذه القمة، الأمر الذي من شأنه تعزيز تعاون جنوب –جنوب في مختلف المجالات.

8-3 يدركون أن ترسيخ التكامل بين اقتصاداتهم والاستفادة من الإمكانيات الواسعة المتاحة لزيادة التدفقات التجارية فيما بين الإقليمين من شأنها أن تخدم مصلحة شعوبهم، ويقررون دراسة كافة الوسائل الكفيلة بتعزيز التجارة بين الإقليمين. ويبرزون أهمية التقدم في عمليات التكامل داخل كلا الإقليمين، مع الأخذ في الاعتبار أوجه عدم الإتساق في الاقتصادات الوطنية وكذلك الاحتياجات الخاصة للإقتصادات الصغيرة والاقتصادات الهشة وما تعانيه من قيود خاصة ما يتعلق بالدول النامية التي لا سواحل لها.

8-4 يعترفون أن من المصلحة المشتركة الاعتماد على آليات مشتركة للاستثمار والشراكة في الإقليمين في القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة والاتصالات والنقل باعتبارها رافعة للتنمية.

8-5 يعربون عن ضرورة اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الإقليمين وبما فيها تحديد آليات للتعاون بين الوكالات ذات الكفاءة في مجالات النقل النهري والبحري والجوي وذلك مثل مذكرة التفاهم بين الهيئة العربية للطيران المدني واللجنة الأمريكية اللاتينية للطيران المدني، وأهمية تفعيل هذه الآليات. كما يؤكدون على الحاجة إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز

التعاون في مجال السياحة والترويج لها بين/في الإقليمين، بما فيها زيادة المشاركة في المعارض وتنظيم مناسبات الترويج المشتركة.

8-6 يتفقون على زيادة الجهود نحو نشر البيانات المحدثة بشكل منهجي في بلدانهم والمتعلقة بفرص التجارة والاستثمار والسياحة من خلال إقامة معارض شبه دائمة، وعقد اتفاقيات للتعاون بين الوكالات المسؤولة عن ترويج الصادرات والاستثمار، والقيام بإيفاد البعثات من أصحاب المشروعات وتنظيم ندوات مشتركة، ويعبرون عن اهتمامهم بتبادل المعارف والتجارب التي تسهم في تنمية الخبرات القائمة حاليا في مؤسسات البلدان العربية وبلدان أمريكا الجنوبية.

8-7 يدركون الأهمية العظمى للتعاون جنوب – جنوب، باعتباره فعالاً في تكامل النظام التجاري متعدد الأطراف وفي دعم القدرة التنافسية والنمو لاقتصادات البلدان النامية، ويرحبون ببدء الجولة الأخيرة الثالثة للمفاوضات التجارية، في إطار اتفاقية النظام العالمي للأفضليات التجارية، ويدعون كافة المشاركين إلى تقديم تنازلات تجارية كبيرة أثناء هذه الجولة، بهدف إضفاء مزيد من الدعم والتوسع في التجارة جنوب – جنوب.

8-8 يؤكدون على أن القطاع الخاص وقطاع الأعمال، يجب أن يقوما بدور رئيسي في التنفيذ الفعال لفقرات الإعلان في القطاعات ذات الصلة بالتجارة والاستثمار، كما يؤكدون على أن حكوماتهم سوف تتخذ كل الإجراءات الممكنة لتسهيل وتعزيز هذا الدور.

9- التعاون العلمي والتقني :

9-1 يؤكدون مجدداً، على تفهمهم أن تعاون جنوب – جنوب له تكلفة قليلة وآلية عالية الفاعلية، والتي ربما تسهم بكفاءة في تنمية القدرات في البلدان العربية وأمريكا الجنوبية.

9-2 يعبرون عن هدفهم المشترك من أجل زيادة التعاون العلمي والتقني بين الإقليمين، آخذين بعين الاعتبار المعرفة والخبرة المتراكمة في كلا الإقليمين، وما بينهما من تكامل وقدرة على الابتكار، ويؤكدون على الحاجة الماسة لتنسيق برامج التعاون في الجامعات ومراكز البحث الهامة في إقليميهما، وكذلك تشجيع تبادل الخبراء والباحثين وأساتذة الجامعات. كما يعلنون عن استعدادهم لإيجاد آليات مالية لتنفيذ

برنامج تطوير التعاون العلمي والتقني فيما بينهم، ويحددون المجالات التالية لبدء هذا البرنامج والتي تمخضت عنها ندوة الأراضي القاحلة والموارد المائية (مدينة فورتا ليزا/البرازيل سبتمبر/أيلول 2004): (1) التصحر والأراضي شبه القاحلة (2) إدارة الموارد المائية، (3) الزراعة المروية، (4) الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية (البيولوجية)، (5) التنبؤ بالمناخ، (6) تجهيز التربة، (7) تربية الماشية.

9-3 يقرون اهتمامهم المشترك، بتكثيف تبادل المعلومات والخبرة في مجال الزراعة المروية من أجل زيادة المعرفة بنظم الري الكفؤة التي تسمح باستخدام أفضل للاستثمار، ويعربون عن عزمهم على توسيع نطاق تبادل المعلومات والخبرة، في استخدام النماذج الهيدرومناخية للتنبؤ بالمتغيرات المائية، مثل مصبات الأنهار.

9-4 يؤكدون على أهمية المبادرات الرامية إلى تطوير التكنولوجيا المبتكرة والإدارة المتكاملة للموارد المائية. ومن هذا المنطق يحددون برنامج العمل الذي يشكل إطارا للتعاون بين الإقليمين منها: (1) تطوير معدات ري تتسم بالكفاءة، (2) تعزيز الصرف الصحي الحضري ومعالجته بما يناسب احتياجات كل بلد، (3) السيطرة على الهدر والتسربات في نظم الإمداد العامة، (4) تطوير الأدوات المنزلية لتقليل استهلاك المياه، (5) استخدام أدوات صحية من أجل الاستخدام الرشيد للمياه وإعادة استخدامها.

9-5 يعربون عن اهتمامهم بعملية الإمداد المستديم واللامركزي للمياه التي تمت تحليتها حيث أنها ضرورية لمعيشة السكان في المجتمعات المنعزلة. ويؤكدون على عزمهم على قيام تعاون في مجال تكنولوجيا الضغط الأسموزي العكسي، التي تنتج مياها عالية الجودة من منظور صحي وعضوي.

9-6 يؤكدون مجدداً على أهمية تنمية الثروة الحيوانية في تعزيز الأمن الغذائي، كما يؤكدون على الحاجة إلى نشر المعرفة بين المجتمعات المعنية وكيفية استخدام التكنولوجيا الملائمة للتحسين الوراثي للقطعان وإنتاجيتها.

9-7 يؤكدون على الحاجة إلى تعزيز التعاون في مجالات التصحر والأراضي شبه القاحلة، وكذلك الاستفادة من صور الأقمار الصناعية، من أجل تقييم الوضع الراهن للمناطق التي يزحف عليها التصحر، واقتراح البدائل الملائمة

من أجل التنمية المستديمة التي تأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

8-9 يؤكدون على أهمية دعم التعاون بين المراكز العلمية والبحثية في الإقليمين من أجل توفير التكنولوجيا المتاحة التي تستخدم في تحلية المياه والتي تؤمن التوسع في استخدامها للأغراض التنموية بما فيها الزراعة.

9-9 يؤكدون على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الإقليمين في مجالات الطاقة، وتحديد قنوات الاتصال والتعاون بينهما في كافة المجالات المتعلقة بها، بما يجعل التعاون يسهم في تعظيم فوائد الطاقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم.

10-9 يعربون عن التزامهم بتكثيف الجهود للإسراع بتطوير ونقل واستخدام التكنولوجيا وذلك بقصد تحقيق مزيد من الكفاءة في إنتاج الطاقة.

10- مجتمع المعلومات :

1-10 يؤكدون مجدداً على التزامهم ببناء مجتمع شامل للمعلومات مكرس للتنمية، وفقاً لما جاء في إعلان المبادئ وفي خطة عمل مرحلة جنيف لمؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات.

2-10 يعتبرون أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتيح فرصة للتغلب على معوقات التقدم، وأن تطبيقها سيكون له آثار اجتماعية عالية، وتشكل أدوات لا غنى عنها لبلوغ الأهداف التنموية للألفية. وإذ يأخذون هذا الأمر في اعتبارهم، يقررون بذل جهود إضافية نحو تحقيق التنسيق في المحافل الدولية، وبصفة خاصة في المرحلة الثانية لقمة مجتمع المعلومات في تونس (16-2005/11/18) من أجل سد الفجوة الرقمية في أبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، ويدعون إلى الحضور المكثف والمشاركة الفعالة فيه.

11- العمل على التصدي للفقر والجوع :

1-11 يعبرون عن قلقهم العميق بشأن الفقر والجوع في العالم، حيث أن الفقر والجوع يفاقمان من انتشار الأمراض، ويضعفان القدرة على العمل، ويحدان من قدرة

الطفل على الإدراك، ويعملان على تفكيك المجتمعات، ويعززان العوامل التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بالعدالة في البلدان النامية.

11-2 يؤكدون مجددا على أن التنفيذ الكامل والفوري للأهداف التنموية للألفية، ينبغي أن تكون له الأولوية بالنسبة لكل البلدان المتقدمة والنامية، ويعبرون عن تصميمهم السياسي القاطع على العمل معا نحو توسيع التعاون الدولي، وكذلك حشد الدعم السياسي من أجل توفير المزيد من التمويل، بالإضافة إلى ما تمت الموافقة عليه في مؤتمري مونتيري وجوهانسبرج. وتحقيقا لهذه الغاية، يؤكدون على دعمهم للمبادرات الجارية لإيجاد مصادر جديدة مبتكرة لتمويل التنمية.

11-3 يؤكدون على الحاجة الماسة، إلى أهمية العمل على إيجاد مصادر جديدة للتمويل من أجل تحقيق الأهداف التنموية للألفية بحلول عام 2015، ولاسيما فيما يتعلق بضرورة خفض الفقر والجوع وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية.

11-4 يدركون على نحو خاص، أهمية مواجهة الفقر والجوع في العالم، ليس بوصفه هدفاً في ذاته، ولكن أيضا بوصفه طريقاً لتعزيز الأمن والاستقرار في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء، ويشددون في هذا الصدد على الحاجة الملحة لتحديد مصادر جديدة لتمويل التنمية ويكررون دعمهم لكافة المبادرات الرامية لتحقيق هذا الهدف.

11-5 يؤكدون على ضرورة توفير الدعم المالي للصندوق العالمي للتضامن ومكافحة الفقر وتفعيله، بوصفه آلية مناسبة لخفض الفقر في الدول النامية.

11-6 يرحبون بالزخم السياسي الذي برز في اجتماع قادة العالم، لمناقشة آليات مبتكرة لتمويل القضاء على الجوع وخفض الفقر، التي قدمها رئيس البرازيل لويس ايناسيو لولا دا سيلفا، في نيويورك في سبتمبر/أيلول 2004، ويدعون الحكومات التي لم تقم بعد بذلك، للالتحاق بهذا المسعى.

11-7 يؤكدون على استعدادهم لتوحيد جهودهم، من أجل الحصول على زيادة ملموسة في حجم الموارد العامة والخاصة، المقدمة للمساعدة في تحقيق نمو اقتصادي

مستدام في البلدان النامية، وذلك في مؤتمر عام 2005، المكرس لمراجعة الأهداف التنموية للألفية.

11-8 يرحبون باقتراح انشاء صندوق إنساني دولي، مع مراعاة الأفكار التي تم الإعراب عنها في هذا الشأن خلال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي بشأن التنمية المستدامة.

11-9 يؤكدون على أهمية المزيد من التنسيق بين مختلف المبادرات التي سبق ذكرها لتفادي الازدواجية في الجهود.

12- القضايا التنموية والاجتماعية:

12-1 يحثون الدول المانحة على زيادة مساعدات التنمية، من حيث النوع، وجعلها أكثر فعالية لإنجاز الأهداف التنموية للألفية، وتنفيذ تعهداتها لتمويل هذه الأهداف وغاياتها.

12-2 يؤكدون مجددا، على تأييدهم لإلغاء الديون كل ما كان ذلك مناسباً، بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض، وخفضها على نحو كبير للبلدان متوسطة الدخل، وذلك من أجل حشد الموارد المالية الضرورية التي تستجيب للأهداف التنموية المتفق عليها دوليا.

12-3 يدركون الحاجة إلى العمل المشترك للتعامل مع ظاهرة الهجرة، من أجل إتباع نهج إيجابي لتدفقات الهجرة، آخذين بعين الاعتبار أثرها على التنمية، ويقرون بالأهمية القصوى للتعاون الدولي لحماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين وأسرهم، بما ينسجم مع أنظمة الدول وقوانينها ذات الصلة.

12-4 ويلاحظون أيضا أن التهديدات للصحة العامة على الصعيد الدولي، التي يمثلها على نحو خاص وباء نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والملاريا والدرن، والأوبئة الأخرى، تتطلب دعماً فاعلاً وسخياً من المجتمع الدولي، يتجاوز الحدود والقيود المنبثقة عن المصالح الصناعية والتجارية الخاصة.

12-5 يحثون على حشد موارد مالية أكبر من أجل التعاون العلمي والإنساني لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، وبوجه خاص لدى شعوب بلدان القارة الإفريقية.

12-6 يقرون أن الفساد، يؤدي إلى إضعاف المؤسسات العامة والخاصة، وتآكل القيم الاجتماعية، ويضعف من دور القانون، ويصيب الاقتصادات بالخلل، ويؤثر على تخصيص الموارد للتنمية. وبالتالي فإنهم يتعهدون بتكثيف الجهود لمواجهة الفساد والممارسات اللاأخلاقية الأخرى، في القطاعين العام والخاص، وتعزيز ثقافة الشفافية، وضمان إدارة عامة أكثر كفاءة.

12-7 يقرون أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تمثل آلية مناسبة، للتصدي لظاهرة الفساد، ويدعون كافة الدول للتوقيع أو المصادقة عليها، وذلك لوضعها موضع التطبيق في أقرب وقت ممكن. ويؤكدون مجدداً على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بجهود مشتركة ضد الفساد واجتثاثه، من خلال تعاون شامل في إطار تطبيق الاتفاقيات والتشريعات الدولية.

12-8 يحثون على تقديم دعم دولي أكبر، من أجل التعاون لتوفير المساعدات اللازمة لتقديم القروض الصغيرة، لأصحاب الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بلادهم، التي ستسهم في إنجاز عملية التنمية الشاملة.

13- آلية التعاون:

1.13 ضماناً لمتابعة ما تم الاتفاق عليه والوارد في هذا الإعلان يقررون:

- عقد القمة الثانية لدول أمريكا الجنوبية والدول العربية في المملكة المغربية عام 2008.
- عقد الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول أمريكا الجنوبية والدول العربية في بيونس أيرس في الأرجنتين في عام 2007.
- يمكن عقد اجتماعات استثنائية لوزراء الخارجية ، كلما كان ذلك ضرورياً.
- عقد اجتماع لكبار المسؤولين في وزارات الخارجية في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة في نوفمبر/تشرين ثاني 2005.

2.13 إمكانية عقد اجتماعات قطاعية على المستوى الوزاري في مجالات التجارة والاستثمار والنقل والسياحة والطاقة والثقافة والعلوم والتكنولوجيا من بين

قطاعات أخرى لمتابعة برامج التعاون، ولهذا الغرض يتم التشاور بين رئاسة القمة العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ورئاسة تجمع دول أمريكا الجنوبية.

3.13 يرحبون بدعوة المملكة العربية السعودية للمشاركة في الاجتماع الذي سينعقد بين المستهلكين والمنتجين للطاقة، في الرياض في الربع الأخير من عام 2005.

4.13 يقررون عقد اجتماع للوزراء المعنيين بالشؤون الاقتصادية في الإقليمين لمتابعة الموضوعات الاقتصادية الواردة في هذا الإعلان، ويقدمون الشكر لجمهورية الإكوادور لاستضافتها الاجتماع في كيتو، في وقت يتم تحديده لاحقاً.